



البنك المركزي الأردني

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

آب 2024

البنك المركزي الأردني
هاتف: 4630301 (962 6)
فاكس: 4638889 / 4639730 (962 6)
ص. ب 37 عمان 11118 الأردن
الموقع الإلكتروني: <http://www.cbj.gov.jo>
البريد الإلكتروني: redp@cbj.gov

مستوى التصنيف: عام

classification level: public



□ رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

□ رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفاءة وتعزيز الاشتغال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

□ قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصادقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويات

1	الخلاصة التنفيذية	
3	القطاع النقدي والمصرفي	أولاً
13	الانتاج والأسعار والتشغيل	ثانياً
21	المالية العامة	ثالثاً
33	القطاع الخارجي	رابعاً

الخلاصة التنفيذية

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.0% خلال الربع الأول من عام 2024، وذلك مقابل نمو نسبته 3.0% خلال ذات الربع من عام 2023. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال السبعة شهور الأولى من عام 2024 بنسبة 1.7%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.7% خلال ذات الفترة من عام 2023. كما بلغ معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2024 ما نسبته 21.4%، مقابل 21.9% خلال ذات الربع من عام 2023.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر تموز من عام 2024 ما مقداره 19,141.8 مليون دولار، وبكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.3 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر تموز من عام 2024 ما مقداره 44,496.4 مليون دينار، مقابل 42,663.1 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر تموز عام 2024 ما مقداره 34,582.1 مليون دينار، مقابل 33,387.1 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر تموز عام 2024 ما مقداره 45,744.5 مليون دينار، مقابل 43,744.3 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر تموز عام 2024 ما مقداره 2,407.1 نقطة، مقابل 2,431.2 نقطة في نهاية عام 2023.

□ المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 771.5 مليون دينار (4.3% من GDP) خلال النصف الأول من عام 2024، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 699.2 مليون دينار (3.9% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2023. أما في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية شهر حزيران 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 1,092.5 مليون دينار ليبلغ 23,582.4 مليون دينار (63.6% من GDP). كما ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 251.2 مليون دينار، ليصل 18,943.0 مليون دينار (51.1% من GDP). وبناءً عليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية شهر حزيران 2024 ليصل إلى 42,525.4 مليون دينار (114.7% من GDP)، مقابل 41,181.7 مليون دينار (113.8% من GDP) في نهاية عام 2023. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يصل إلى 14,533.6 مليون دينار (39.2% من GDP). أما الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) فيبلغ 18,455.6 مليون دينار (49.8% من GDP). وعليه، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 32,989.2 مليون دينار (89.0% من GDP مقابل 89.2% من GDP في نهاية عام 2023).

□ القطاع الخارجي

انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2024 بنسبة 0.9% لتبلغ 3,628.0 مليون دينار، في حين انخفضت المستوردات بنسبة 2.9% لتبلغ 7,492.5 مليون دينار. وتبعاً لذلك، انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 4.8% ليصل إلى 3,864.5 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2023. وتشير البيانات الأولية إلى انخفاض مقبوضات السفر خلال النصف الأول من عام 2024 بنسبة 4.9% لتصل إلى 2,329.0 مليون دينار، وارتفاع مدفوعاته بنسبة 34.4% لتصل إلى 862.3 مليون دينار، مقارنة بذات الفترة من عام 2023. في حين تشير البيانات الأولية لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج إلى ارتفاعها خلال النصف الأول من عام 2024 بنسبة 3.6% لتصل إلى 1,236.7 مليون دينار، مقارنة بذات الفترة من عام 2023. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الربع الأول من عام 2024 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 655.7 مليون دينار (7.6% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 539.9 مليون دينار (6.5% من GDP) خلال ذات الربع من عام 2023. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليصل إلى 9.4% من GDP خلال الربع الأول من عام 2024، مقارنة مع 7.9% من GDP خلال ذات الربع من عام 2023. فيما سجل إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة تدفقاً للداخل بلغ 144.6 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2024، مقارنة مع 175.8 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2023. وكذلك أظهر صافي وضع الاستثمار الدولي خلال الربع الأول من عام 2024 انخفاضاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 38,049.2 مليون دينار وذلك مقارنة مع 38,077.8 مليون دينار في نهاية عام 2023.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر تموز من عام 2024 ما مقداره 19,141.8 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.3 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر تموز من عام 2024 ما مقداره 44,496.4 مليون دينار، مقابل 42,663.1 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر تموز من عام 2024 ما مقداره 34,582.1 مليون دينار، مقابل 33,387.1 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر تموز من عام 2024 ما مقداره 45,744.5 مليون دينار، مقابل 43,744.3 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- ارتفعت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر تموز من عام 2024، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2023. في المقابل، انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر تموز من عام 2024، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2023، باستثناء سعر الفائدة على "الكمبيالات والأسناد المخصوصة"، والذي شهد ارتفاعاً.

القطاع النقدي والمصرفي

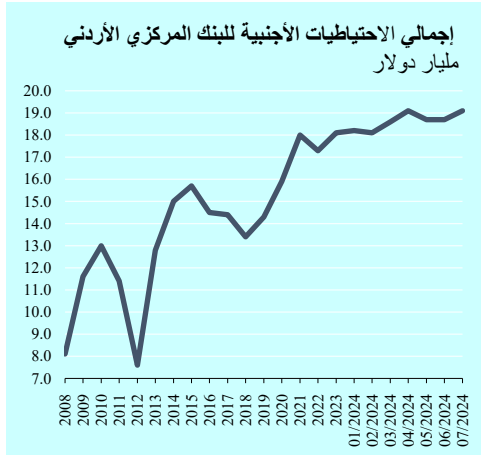
آب 2024

■ بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر تموز من عام 2024 ما مقداره 2,407.1 نقطة، مقابل 2,431.2 نقطة في نهاية عام 2023. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر تموز من عام 2024 ما مقداره 16,552.0 مليون دينار، مقابل 16,939.2 مليون دينار في نهاية عام 2023.

أهم المؤشرات التقديرية			
مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق			
نهاية تموز		2023	
2024	2023		
US\$ 19,141.8	US\$ 17,397.5	إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي*	US\$ 18,122.9
5.6%	0.8%		5.0%
8.3	7.4	التغطية بالأشهر	7.9
44,496.4	42,159.2	السيولة المحلية	42,663.1
4.3%	1.1%		2.4%
34,582.1	33,401.5	التسهيلات الائتمانية	33,387.1
3.6%	2.5%		2.4%
29,884.6	29,292.0	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	29,324.0
1.9%	1.5%		1.6%
45,744.5	42,840.1	إجمالي ودائع العملاء	43,744.3
4.6%	1.7%		3.9%
35,818.8	33,489.1	ودائع بالدينار	34,468.9
3.9%	2.0%		5.0%
9,925.7	9,351.0	ودائع بالعملات الأجنبية	9,275.4
7.0%	0.9%		0.1%
35,528.6	33,429.8	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	34,163.0
4.0%	0.7%		2.9%
28,480.1	26,856.9	ودائع بالدينار	27,615.9
3.1%	1.0%		3.8%
7,048.5	6,572.8	ودائع بالعملات الأجنبية	6,547.1
7.7%	-0.5%		-0.8%

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.
المصدر : البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيات الأجنبية

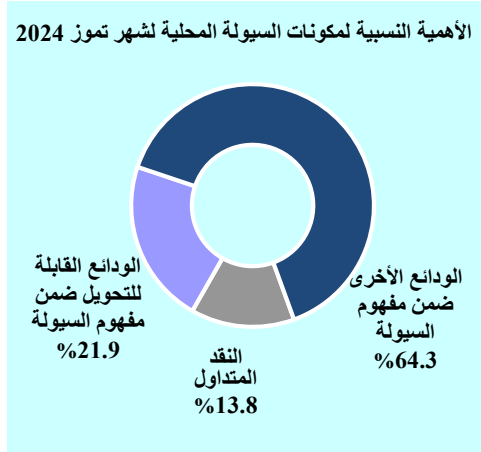


■ بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر تموز من عام 2024 ما مقداره 19,141.8 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.3 شهراً.

السيولة المحلية (M2)

■ بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر تموز من عام 2024 ما مقداره 44.5 مليار دينار، مقارنة مع 42.7 مليار دينار في نهاية عام 2023.

◆ تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شهر تموز من عام 2024:

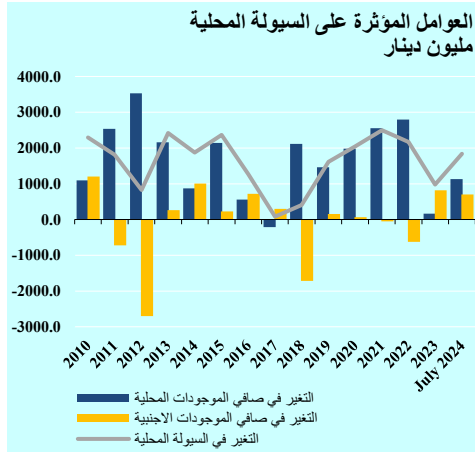


مكونات السيولة

- بلغ حجم الودائع ضمن مفهوم السيولة في نهاية شهر تموز من عام 2024 ما مقداره 38.3 مليار دينار، بالمقارنة مع 36.1 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2023، ومقابل 36.9 مليار دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ حجم النقد المتداول في نهاية شهر تموز من عام 2024 ما

مقداره 6.1 مليار دينار مقابل 5.8 مليار دينار في نهاية عام 2023.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية



- بلغ رصيد صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر تموز من عام 2024 ما مقداره 35.8 مليار دينار، مقارنة مع 34.9 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2023، ومقابل 34.7 مليار دينار في نهاية عام 2023.

- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر تموز من عام 2024 ما مقداره 8.6 مليار دينار، مقارنة مع 7.3 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2023، و 7.9 مليار دينار في

نهاية عام 2023. وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر تموز من عام 2024 ما مقداره 12.9 مليار دينار.

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية
مليون دينار

نهاية تموز		2023	
2024	2023		
8,649.9	7,296.1	7,946.9	الموجودات الأجنبية (صافي)
12,939.9	11,763.5	12,387.6	البنك المركزي
-4,290.0	-4,467.4	-4,440.6	شركات الإيداع الأخرى
35,846.4	34,863.2	34,716.1	الموجودات المحلية (صافي)
17,037.8	15,578.2	16,103.5	الديون على القطاع العام (صافي)
1,656.1	1,691.6	1,613.8	الديون على الشركات المالية الأخرى
30,311.4	29,623.0	29,676.7	الديون على القطاع الخاص (مقيم)
-13,158.9	-12,029.7	-12,677.8	صافي العوامل الأخرى
44,496.4	42,159.2	42,663.1	السيولة المحلية (M2)
6,148.9	6,040.3	5,807.6	النقد المتداول
38,347.5	36,118.9	36,855.5	الودائع ضمن مفهوم السيولة

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

□ هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وإجراءات البنك المركزي:

- قام البنك المركزي خلال عام 2022 برفع أسعار الفائدة سبع مرات وبواقع 400 نقطة أساس على كافة أدوات السياسة النقدية و425 نقطة أساس على نافذة الإيداع لليلة واحدة.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة نسبة مئوية			
تموز			
2024	2023	2023	
7.50	7.50	7.50	سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي
8.50	8.50	8.50	إعادة الخصم
8.25	8.25	8.25	اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة
7.25	7.25	7.25	نافذة الإيداع لليلة واحدة
7.50	7.50	7.50	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر
7.50	7.50	7.50	أسعار الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية.

أما خلال عام 2023، فقد قام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة على كافة أدوات

السياسة النقدية أربع مرات وبواقع 100 نقطة أساس، لتصبح كما يلي:

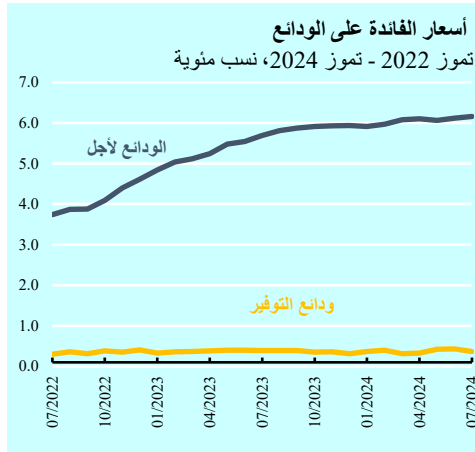
- سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 7.50%.
- سعر إعادة الخصم: 8.50%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 8.25%.
- سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 7.25%.
- سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 7.50%.
- سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 7.50%.

وفي إطار حرص البنك المركزي على أهمية تحقيق الموازنة بين هدف الحفاظ على الاستقرار النقدي، والاستمرار في تحفيز النمو الاقتصادي والتخفيف من أثر رفع أسعار الفائدة على القطاعات الاقتصادية، قرر البنك المركزي الاستمرار في تثبيت أسعار الفائدة التفضيلية لبرنامج البنك المركزي لإعادة تمويل القطاعات الاقتصادية الحيوية، والبالغ عددها عشر قطاعات، بقيمة 1.4 مليار دينار، عند 1.0% للمشاريع داخل محافظة العاصمة، و0.5% للمشاريع في باقي المحافظات، واستمرار ثباتها طيلة مدة القرض الذي يمتد لعشر سنوات.

■ أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

◆ أسعار الفائدة على الودائع:

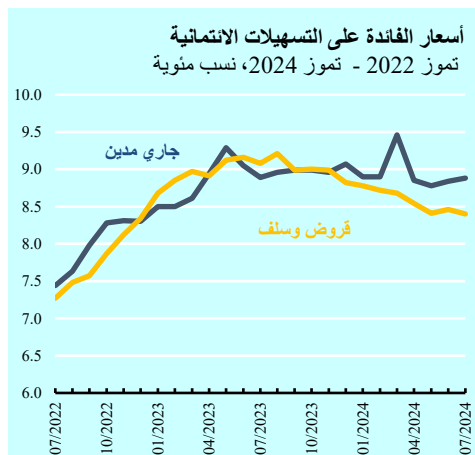
- الودائع لأجل: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر تموز من عام 2024 بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 6.16%، ليرتفع بذلك بمقدار 22 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023.



- ودائع التوفير: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر تموز من عام 2024 بمقدار 6 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، ليبلغ 0.37%، ليرتفع بذلك بمقدار 6 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023.
- ودائع تحت الطلب: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر تموز من عام 2024 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.73%، ليرتفع بذلك بمقدار 20 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023.

◆ أسعار الفائدة على التسهيلات:

- الجاري مدين: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر تموز من عام 2024 بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.88%، لينخفض بذلك بمقدار 19 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023.



● الكمبيالات والأسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة في نهاية شهر تموز من عام 2024 بمقدار 12 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.16%، ليرتفع بذلك بمقدار 47 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي (%)			
2023	2024	تموز	التغير/ نقطة أساس
الودائع			
0.53	0.63	0.73	20 تحت الطلب
0.31	0.39	0.37	6 توفير
5.94	5.70	6.16	22 لأجل
التسهيلات الائتمانية			
8.69	8.17	9.16	47 كمبيالات وأسناد مخصومة
8.82	9.08	8.40	-42 قروض وسلف
9.07	8.90	8.88	-19 جاري مدين

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

● القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر تموز من عام 2024 بمقدار 6 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.40%، لينخفض بذلك بمقدار 42 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023.

■ التسهيلات الائتمانية الممنوحة من شركات الإيداع الأخرى

■ ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر تموز من عام 2024 بما مقداره 1,194.9 مليون دينار أو ما نسبته (3.6%)، وذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023، مقارنة مع ارتفاع بلغ 810.0 مليون دينار أو ما نسبته (2.5%)، خلال الفترة المماثلة من عام 2023.

■ وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر تموز من عام 2024، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 560.6 مليون دينار (1.9%)، والقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 485.3 مليون دينار (57.4%)، والحكومة المركزية بمقدار 116.7 مليون دينار (5.6%)، والشركات العامة غير المالية بمقدار 56.3 مليون دينار (5.3%). في المقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة للشركات

المالية الأخرى بمقدار 23.9 مليون دينار (39.4%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2023.

الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى

■ بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر تموز من عام 2024 ما مقداره 45.7 مليار دينار، مقابل 42.8 مليار دينار في نهاية شهر تموز من عام 2023، و 43.7 مليار دينار في نهاية عام 2023.

■ وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر تموز من عام 2024 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 35.8 مليار دينار، و 9.9 مليار دينار للودائع بالعملة الأجنبية، بالمقارنة مع 33.5 مليار دينار للودائع بالدينار و 9.4 مليار دينار للودائع بالعملة الأجنبية في نهاية شهر تموز من عام 2023. أما في نهاية عام 2023، فقد بلغ رصيد الودائع بالدينار 34.5 مليار دينار، و 9.3 مليار دينار للودائع بالعملة الأجنبية.

بورصة عمان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال شهر تموز من عام 2024 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2023. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

■ حجم التداول:

بلغ حجم التداول خلال شهر تموز من عام 2024 حوالي 92.6 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 27.1 مليون دينار (41.4%) عن مستواه المسجل خلال الشهر السابق، مقابل ارتفاع قدره 20.5 مليون دينار (20.1%) خلال الشهر المماثل من العام السابق. أما خلال السبعة شهور الأولى من عام 2024، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 714.8 مليون دينار.

■ عدد الأسهم:

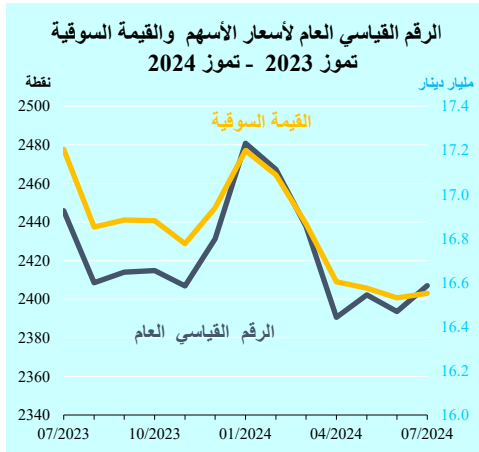
بلغ عدد الأسهم المتداولة خلال شهر تموز من عام 2024 ما مقداره 82.2 مليون سهم، مرتفعاً بمقدار 30.4 مليون سهم (58.7%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، بالمقارنة مع انخفاض قدره 8.5 مليون سهم (9.9%) خلال الشهر المماثل من العام السابق. أما خلال السبعة شهور الأولى من عام 2024 فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 510.5 مليون سهم.

■ الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة			شاهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر تموز من عام 2024 ارتفاعاً قدره 13.6 نقطة (0.6%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى
تموز			
2024	2023	2023	
2,407.1	2,445.9	الرقم القياسي العام 2,431.2	
2,623.5	2,632.8	القطاع المالي 2,729.0	
4,807.8	5,015.8	قطاع الصناعة 4,718.7	
1,685.7	1,732.9	قطاع الخدمات 1,644.0	
المصدر: بورصة عمان.			

شاهد الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر تموز من عام 2024 ارتفاعاً قدره 13.6 نقطة (0.6%) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 2,407.1 نقطة، بالمقارنة مع انخفاض مقداره 19.6 نقطة (0.8%) خلال الشهر المماثل من العام السابق. أما بالمقارنة مع نهاية عام 2023، فقد انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم بمقدار 24.1 نقطة (1.0%)، وجاء هذا الانخفاض محصلة لانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم القطاع المالي بمقدار 105.5 نقطة (3.9%)، وارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم كل من قطاع الصناعة بمقدار 89.1 نقطة (1.9%)، وقطاع الخدمات بمقدار 41.6 نقطة (2.5%).

■ القيمة السوقية للأسهم:



بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر تموز من عام 2024 ما مقداره 16.6 مليار دينار، مرتفعة بمقدار 20.9 مليون دينار (0.1%) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل انخفاض بلغ 219.6 مليون دينار (1.3%) خلال الشهر المماثل من العام السابق، أما بالمقارنة

مع مستواه المسجل في نهاية عام 2023، فقد انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 387.2 مليون دينار (2.3%).

■ صافي استثمار غير الأردنيين:

مؤشرات التداول في بورصة عمان مليون دينار			
تموز		2023	
2024	2023	2023	
92.6	122.6	حجم التداول	1,457.0
4.2	5.8	معدل التداول اليومي	5.9
16,552.0	17,204.6	القيمة السوقية	16,939.2
82.2	76.7	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	1,120.2
-2.8	-3.5	صافي استثمار غير الأردنيين	-30.1
9.1	14.5	شراء	151.1
12.0	17.9	بيع	181.2

المصدر: بورصة عمان.

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر تموز من عام 2024 تدفقاً سالباً بلغ 2.8 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب قدره 3.5 مليون دينار خلال الشهر المماثل من عام 2023، وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير

الأردنيين خلال شهر تموز من عام 2024 ما قيمته 9.1 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 12 مليون دينار. أما خلال السبعة شهور الأولى من عام 2024، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً مقداره 20.5 مليون دينار.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصة

■ سجل الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الأول من عام

2024 نمواً بنسبة 2.0%، وذلك مقابل نمو نسبته 3.0% خلال ذات الربع من عام 2023.

فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبه 4.2% خلال الربع الأول من عام 2024،

مقابل نمو نسبته 5.3% خلال ذات الربع من عام 2023.

■ ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك

(CPI)، خلال السبعة شهور الأولى من عام 2024 بنسبة 1.7%، بالمقارنة مع ارتفاع

نسبته 2.7% خلال ذات الفترة من عام 2023.

■ بلغ معدل البطالة خلال الربع الأول من عام 2024 ما نسبته 21.4% (17.4% للذكور

و34.7% للإناث)، وذلك مقابل 21.9% (19.6% للذكور و30.7% للإناث) خلال ذات

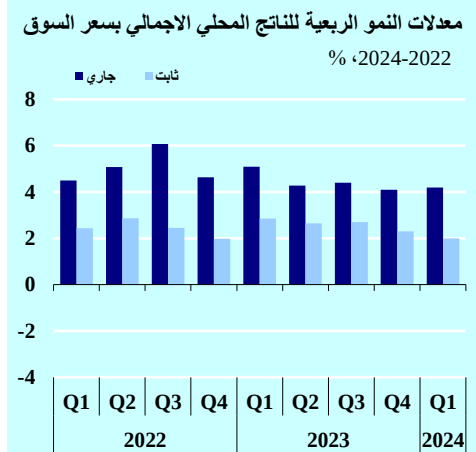
الربع من عام 2023. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين

15-19 سنة (بواقع 57.1%) و20-24 سنة (بواقع 41.7%).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 2024-2022، %					
الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملاً	
2022					
2.6	3.1	2.6	2.3	2.6	GDP بالأسعار الثابتة
4.6	5.2	6.3	5.1	5.3	GDP بالأسعار الجارية
2023					
3.0	2.7	2.7	2.3	2.7	GDP بالأسعار الثابتة
5.3	4.4	4.4	4.1	4.5	GDP بالأسعار الجارية
2024					
2.0	-	-	-	-	GDP بالأسعار الثابتة
4.2	-	-	-	-	GDP بالأسعار الجارية

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.



سجل الناتج المحلي الإجمالي بأسعار

السوق الثابتة نمواً بنسبة 2.0% خلال

الربع الأول من 2024، وذلك مقابل نمو

نسبته 3.0% خلال ذات الربع من عام

2023. ولدى استبعاد بند "صافي

الضرائب على المنتجات" (والذي سجل

نمواً بنسبة 0.2% خلال الربع الأول من

عام 2024 مقابل نمو نسبته 0.3% خلال

ذات الربع من عام 2023) فإن GDP

بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته

2.2% خلال الربع الأول من عام 2024،

مقابل نمو نسبته 3.4% خلال ذات الربع

من عام 2023. أما GDP مقاساً بأسعار

السوق الجارية، فقد نما بنسبة 4.2%، مقابل نمواً نسبته 5.3% خلال الربع الأول من عام

2023، وذلك في ضوء نمو المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 2.1%

خلال الربع الأول 2024، مقابل نمو نسبته 2.2% خلال ذات الربع من عام 2023.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة

القطاعات	معدل النمو		المساهمة في النمو (نقطة مئوية)	
	Q1 2024	Q1 2023	Q1 2024	Q1 2023
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	2.0	3.0	2.0	3.0
الزراعة	0.3	0.4	5.7	7.8
الصناعات الاستخراجية	0.2	0.2	6.3	7.4
الصناعات التحويلية	0.7	0.6	3.9	3.5
الكهرباء والمياه	0.1	0.1	4.8	4.4
الإنشاءات	-0.1	0.1	-3.1	6.2
تجارة الجملة والتجزئة	0.1	0.3	1.1	3.1
المطاعم والفنادق	0.0	0.1	0.5	6.2
النقل والتخزين والاتصالات	0.1	0.4	0.9	4.9
خدمات المال والتأمين	0.2	0.3	2.4	3.9
العقارات	0.1	0.1	0.8	1.2
خدمات اجتماعية وشخصية	0.2	0.2	2.9	2.3
منتجات الخدمات الحكومية	0.2	0.3	1.2	1.9
منتجات الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	0.0	0.0	2.7	3.6
الخدمات المنزلية	0.0	0.0	0.1	2.7

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

وقد جاء النمو الاقتصادي المسجل خلال الربع الأول من عام 2024، على الرغم من حالة عدم اليقين التي تشهدها المنطقة نتيجة تداعيات الأوضاع الجيوسياسية، حيث شهد عدد من القطاعات تسارعاً في أدائها أبرزها؛ قطاع "الصناعات التحويلية" الذي نما بنسبة 3.9%، بالمقارنة مع نمو نسبته 3.5% خلال ذات الربع من عام 2023، و"الكهرباء والمياه" الذي نما بنسبة 4.8%، و"الخدمات الاجتماعية والشخصية" الذي نما بنسبة 2.9%.

أما على صعيد مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو المسجل خلال الربع الأول من عام 2024، فقد ساهمت كافة القطاعات بشكل إيجابي في معدل النمو، باستثناء قطاع الإنشاءات الذي ساهم سلباً بمقدار 0.1 نقطة مئوية، ومن أبرز هذه القطاعات؛ "الصناعات التحويلية" (0.7 نقطة مئوية)، والزراعة (0.3 نقطة مئوية)، و"خدمات المال والتأمين" (0.2 نقطة مئوية)، و"الخدمات الاجتماعية والشخصية" (0.2 نقطة مئوية)، و"منتجات الخدمات الحكومية" (0.2 نقطة مئوية)، و"الصناعات الاستخراجية" (0.2 نقطة مئوية). وقد شكّلت هذه القطاعات ما نسبته 90.0% من معدل النمو الحقيقي المسجل خلال الربع الأول من عام 2024.

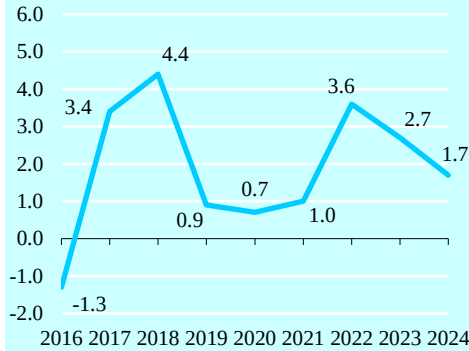
المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة عن عام 2024 تفاوتاً في أدائها، ففي الوقت الذي نمت فيه عدد من المؤشرات، أبرزها؛ "الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية" والتي نمت بنسبة 15.7%، و"إنتاج الفوسفات" (28.0%)، و"الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية" (7.3%)، فيما أظهر مؤشر "إنتاج البوتاس" تراجعاً بنسبة (0.3%). ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية المتوفرة:

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية* نسب مئوية				
2024	الفترة المتاحة	2023	المؤشر	2023
-11.0	كانون ثاني - أيار	25.7	المساحات المرخصة للبناء	3.9
-1.0	كانون ثاني - حزيران	0.7	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية	0.03
5.2		4.4	المنتجات الغذائية	5.9
2.4		4.9	منتجات التبغ	3.6
10.0		-17.4	منتجات نفطية مكررة	-19.1
-22.2		-3.6	صنع الملابس	-1.4
4.6		3.8	صنع المنتجات والمستحضرات الصيدلانية	5.5
2.4		-5.0	المنتجات الكيميائية	1.1
7.3		2.3	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية	5.2
7.7		-6.6	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	13.9
7.2		2.5	الأنشطة الأخرى للتعدين واستغلال المحاجر	3.2
-0.3		7.6	إنتاج البوتاس	3.6
28.0		0.1	إنتاج الفوسفات	1.5
1.2	كانون ثاني - تموز	45.4	عدد المغادرين	24.4
15.7		-12.2	الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية	-14.3
0.8		22.8	عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية	18.1

*: دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

الأسعار

معدل التضخم خلال السبعة شهور الأولى للأعوام
(2016-2024)، %

ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال السبعة شهور الأولى من عام 2024 بنسبة 1.7%، مقابل ارتفاع نسبته 2.7% خلال ذات الفترة من عام 2023، وجاء هذا الارتفاع محصلة لما يلي:

- ارتفاع أسعار عدد من البنود أبرزها:

- بند "اللحوم والدواجن"، والذي

ارتفعت أسعاره بنسبة 3.5%،

بالمقارنة مع تراجع نسبته 0.6%،

خلال السبعة شهور الأولى من عام

2023.

- بند "الخضروات والبقول الجافة

والمعلبة"، والذي ارتفع بنسبة

4.0%، بالمقارنة مع تراجع نسبته

13.4%.

معدل التضخم خلال السبعة شهور الأولى للعامين 2024 - 2023

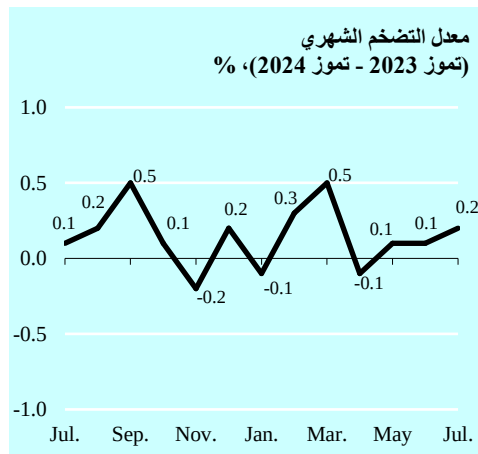
مجموعات الإلتحاق		معدل التضخم		المساهمة في التضخم (نقطة مئوية)		الأهمية النسبية	
		كانون ثاني - تموز		كانون ثاني - تموز			
2024	2023	2024	2023	2024	2023	2024	2023
جميع المواد							
1.7	2.7	1.7	2.7	100.0			
(1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية							
0.4	0.0	1.7	0.1	26.5			
الغذاء							
0.4	0.0	1.8	0.1	23.8			
الحبوب ومنتجاتها							
0.1	0.2	2.1	4.2	4.2			
اللحوم والدواجن							
0.2	0.0	3.5	-0.6	4.7			
الأسماك ومنتجات البحر							
0.0	0.0	0.9	0.2	0.4			
الالبان ومنتجاتها والبيض							
0.0	0.3	-0.1	7.7	3.7			
الزيوت والدهون							
0.0	0.1	-1.6	3.3	1.7			
الفواكه والمكسرات							
0.0	-0.1	0.8	-2.1	2.6			
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة							
0.1	-0.4	4.0	-13.4	3.0			
(2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر							
0.1	0.1	3.1	2.2	4.4			
المشروبات الكحولية							
0.0	0.0	0.0	0.0	0.0			
التبغ والسجائر							
0.1	0.1	3.1	2.2	4.4			
(3) الملابس والأحذية							
0.0	0.0	-0.1	-0.7	4.1			
الملابس							
0.0	0.0	-0.1	-1.3	3.4			
الأحذية							
0.0	0.0	0.2	2.1	0.7			
(4) المساكن							
0.7	1.4	3.0	6.0	23.8			
الإيجارات							
0.7	0.8	4.0	4.6	17.5			
الوقود والأتارة							
0.0	0.6	-0.8	12.5	4.7			
(5) التجهيزات والمعدات المنزلية							
0.0	0.1	0.3	2.8	4.9			
(6) الصحة							
0.0	0.2	-0.1	4.8	4.0			
(7) النقل							
0.3	0.3	1.5	2.0	16.0			
(8) الاتصالات							
0.0	0.0	0.4	0.7	2.8			
(9) الترفيه والثقافة والترفيه							
0.0	0.2	1.4	8.0	2.6			
(10) التعليم							
0.0	0.1	1.1	1.8	4.3			
(11) المطاعم والفنادق							
0.0	0.1	0.5	3.9	1.8			
(12) السلع والخدمات الأخرى							
0.1	0.2	1.4	3.5	4.8			

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- ارتفاع أسعار كل من بند "السكر ومنتجاته" و"الحبوب ومنتجاتها" بنسبة 2.6% و2.1%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.0% و4.2%، على التوالي، خلال السبعة شهور الأولى من عام 2023.
- ارتفاع أسعار بند الإيجارات بنسبة 4.0%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 4.6% خلال السبعة شهور الأولى من عام 2023.
- كما ارتفع بند "التبغ والسجائر" بنسبة 3.1%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.2% خلال السبعة شهور الأولى من عام 2023.

وقد ساهمت هذه البنود برفع معدل التضخم بواقع 1.3 نقطة مئوية خلال السبعة شهور الأولى من عام 2024، بالمقارنة مع مساهمة بواقع 0.7 نقطة مئوية خلال ذات الفترة من عام 2023.

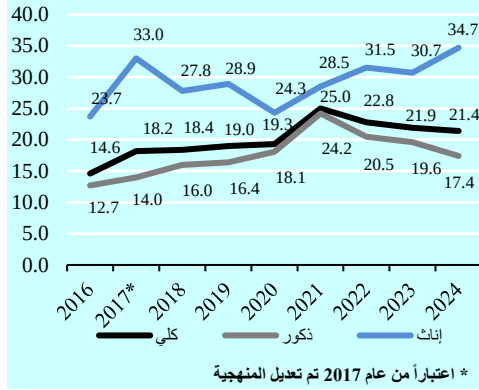
- وفي المقابل، تراجع أسعار عدد من البنود، أبرزها؛ "الزيوت والدهون" (1.6%)، و"الوقود والانارة" (0.8%)، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 3.3% و12.5%، على التوالي، خلال السبعة شهور الأولى من عام 2023.



أما المستوى العام للأسعار خلال شهر تموز من عام 2024 بالمقارنة مع الشهر السابق (حزيران 2024)، فقد شهد ارتفاعاً بنسبة 0.2%. ويأتي ذلك محصلة لارتفاع أسعار عدد من البنود، أبرزها؛ "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (9.4%)، و"الفواكه والمكسرات" (1.3%)، و"الوقود والانارة" (0.2%)، وتراجع أسعار عدد آخر من البنود أبرزها؛ "اللحوم والدواجن" (0.7%)، و"الألبان ومنتجاتها والبيض" (0.1%).

سوق العمل

معدل البطالة خلال الربع الأول للأعوام 2016-2024، %



- بلغ معدل البطالة ما نسبته 21.4% (17.4% للذكور و 34.7% للإناث) خلال الربع الأول من عام 2024، وذلك مقابل 21.9% خلال ذات الربع من عام 2023.
- ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سُجل أعلى معدل بطالة خلال الربع الأول من عام 2024 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 57.1%) و 20-24 سنة (بواقع 41.7%).
- وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 25.8% خلال الربع الأول من عام 2024، فيما بلغ معدل البطالة للفئة التعليمية (أقل من ثانوي) ما نسبته 18.0%.
- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 34.1% (53.7% للذكور و 15.5% للإناث)، بالمقارنة مع 33.3% (53.3% للذكور و 13.7% للإناث) خلال الربع الأول من عام 2023.
- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 26.8% خلال الربع الأول من عام 2024، بالمقارنة مع 26.0% خلال ذات الربع من عام 2023.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 771.5 مليون دينار (4.3% من GDP) خلال النصف الأول من عام 2024، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 699.2 مليون دينار (3.9% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2023. وفي حال استثناء المنح الخارجية (77.9 مليون دينار)، يبلغ عجز الموازنة العامة ما مقداره 849.4 مليون دينار (4.7% من GDP)، مقارنة بعجز مالي كلي مقداره 723.1 مليون دينار (4.0% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2023.
- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية شهر حزيران 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 1,092.5 مليون دينار، ليصل إلى 23,582.4 مليون دينار (63.6% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يبلغ 14,533.6 مليون دينار (39.2% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شهر حزيران 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 251.2 مليون دينار، ليصل إلى 18,943.0 مليون دينار (51.1% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 18,455.6 مليون دينار (49.8% من GDP).
- وعليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية شهر حزيران 2024 بمقدار 1,343.7 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 42,525.4 مليون دينار (114.7% من GDP)، مقابل 41,181.7 مليون دينار (113.8% من GDP) في نهاية عام 2023. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 32,989.2 مليون دينار (89.0% من GDP)، مقابل 32,289.3 مليون دينار (89.2% من GDP) في نهاية عام 2023.

□ أداء الموازنة العامة خلال النصف الأول من عام 2024 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2023:

■ الإيرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شهر حزيران من عام 2024، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2023، بمقدار 5.9 مليون دينار، أو ما نسبته 0.9%، لتبلغ 661.3 مليون دينار. أما خلال النصف الأول من عام 2024، فقد ارتفعت الإيرادات العامة بمقدار 108.2 مليون دينار، أو ما نسبته 2.4% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2023، لتبلغ 4,617.9 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من الإيرادات المحلية بمقدار 54.2 مليون دينار، والمنح الخارجية بمقدار 54.0 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال النصف الأول من عام 2024

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

معدل النمو	النصف الأول*		معدل النمو	حزيران		
	2024	2023		%	2024	
2.4	4,617.9	4,509.7	0.9	661.3	655.4	الإيرادات العامة
1.2	4,540.0	4,485.8	1.9	661.1	648.5	الإيرادات المحلية، منها:
-0.4	3,364.0	3,377.9	-3.2	451.5	466.6	الإيرادات الضريبية، منها:
1.4	2,022.9	1,994.2	0.9	330.5	327.4	ضريبة المبيعات
6.2	1,174.1	1,105.5	15.5	209.2	181.1	الإيرادات الأخرى
-	77.9	23.9	-97.1	0.2	6.8	المنح الخارجية
4.1	5,353.4	5,143.9	-8.2	777.7	847.5	إجمالي الإنفاق
6.1	4,918.0	4,636.7	-2.3	717.5	734.4	النفقات الجارية
-14.2	435.4	507.2	-46.8	60.2	113.1	النفقات الرأسمالية
-	-771.5	-699.2	-	-116.4	-212.2	العجز/ الوفر المالي بعد المنح
-	-4.3	-3.9	-	-	-	العجز/ الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج

المصدر : وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

* : تشمل بيانات الرديت والمقاصة بقيمة (65) مليون دينار للنصف الأول من عام 2023، وبقيمة (36) مليون دينار للنصف الأول من عام 2024.

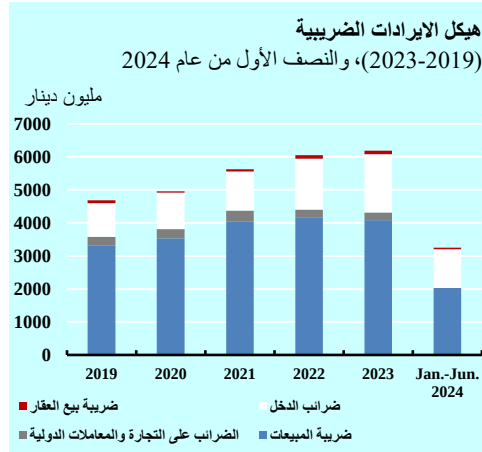
Note: deficit on net basis

: *

■ الإيرادات المحلية

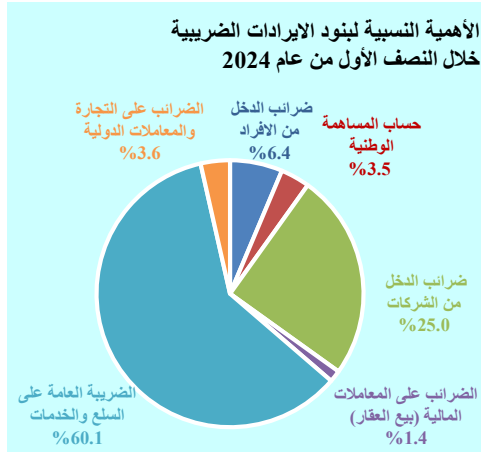
ارتفعت الإيرادات المحلية خلال النصف الأول من عام 2024 بمقدار 54.2 مليون دينار، أو ما نسبته 1.2%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2023، لتصل إلى 4,540.0 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من الإيرادات الأخرى بمقدار 68.6 مليون دينار، وانخفاض الإيرادات الضريبية بمقدار 13.9 مليون دينار، والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 0.4 مليون دينار.

● الإيرادات الضريبية



انخفضت الإيرادات الضريبية خلال النصف الأول من عام 2024 بمقدار 13.9 مليون دينار، أو ما نسبته 0.4%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2023، لتصل إلى 3,364.0 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 74.1% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- انخفضت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 43.2 مليون دينار، أو ما نسبته 3.5%، لتصل إلى 1,174.0 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 34.9% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الانخفاض، بشكل أساسي، محصلة لانخفاض حصيلة ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 77.2 مليون دينار، أو ما نسبته 8.4%، لتشكّل ما نسبته 71.7% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، لتبلغ 841.3 مليون دينار، وارتفاع حصيلة كل من ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 15.2 مليون دينار، أو ما نسبته 7.7%، لتبلغ 213.8 مليون دينار، وحساب المساهمة الوطنية بمقدار 19.0 مليون دينار، أو ما نسبته 19.0%، ليبلغ 119.0 مليون دينار.
- انخفضت حصيلة الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار 1.0 مليون دينار، أو ما نسبته 2.0%، لتصل إلى 47.8 مليون دينار.



- ارتفعت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم والغرامات الجمركية) بمقدار 1.6 مليون دينار، أو ما نسبته 1.4%، لتصل إلى 119.3 مليون دينار.

- ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 28.7 مليون دينار، أو ما نسبته

1.4%، لتبلغ 2,022.9 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 60.1% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساس، محصلة لارتفاع حصيلة ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 96.1 مليون دينار، وعلى الخدمات بمقدار 12.4 مليون دينار، وعلى السلع المحلية بمقدار 4.3 مليون دينار، مقابل انخفاض حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 84.1 مليون دينار.

● الإيرادات غير الضريبية

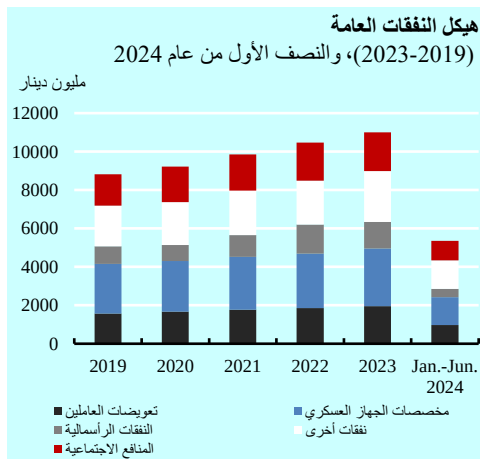
- ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال النصف الأول من عام 2024 بمقدار 68.6 مليون دينار، أو ما نسبته 6.2%، لتصل إلى 1,174.1 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع كل من إيرادات دخل الملكية بمقدار 129.2 مليون دينار لتبلغ 450.9 مليون دينار (منها 431.1 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 294.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2023)، وإيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 14.4 مليون دينار لتبلغ 428.1 مليون دينار، وانخفاض الإيرادات المختلفة بمقدار 75.1 مليون دينار لتبلغ 295.0 مليون دينار.

- انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال النصف الأول من عام 2024 عن مستواها المتحقق خلال نفس الفترة من عام 2023، بمقدار 0.4 مليون دينار، أو ما نسبته 16.7%، لتصل إلى 2.0 مليون دينار.

◆ المنح الخارجية

ارتفعت المنح الخارجية خلال النصف الأول من عام 2024 بمقدار 54.0 مليون دينار، لتصل إلى 77.9 مليون دينار، مقابل 23.9 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2023.

■ النفقات العامة

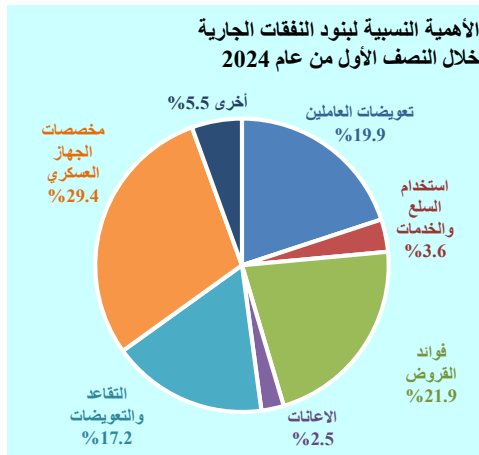


انخفضت النفقات العامة خلال شهر حزيران من عام 2024، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2023، بمقدار 69.8 مليون دينار، أو ما نسبته 8.2%، لتبلغ 777.7 مليون دينار. أما خلال النصف الأول من عام 2024، فقد ارتفعت النفقات العامة بمقدار 209.5 مليون دينار، أو ما نسبته 4.1% عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2023، لتبلغ

5,353.4 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 6.1%، وانخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 14.2%.

◆ النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال النصف الأول من عام 2024 بمقدار 281.3 مليون دينار، أو ما نسبته 6.1%، لتصل إلى ما مقداره 4,918.0 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 91.9% من النفقات العامة. ونتيجة لارتفاع النفقات الجارية بمعدل يفوق الارتفاع في الإيرادات المحلية، فقد انخفض مؤشر الاعتماد على الذات، مقاساً بنسبة تغطية الإيرادات المحلية للنفقات الجارية، بمقدار 4.4 نقطة مئوية، ليصل إلى 92.3% مقابل 96.7% خلال نفس الفترة من عام 2023. وجاء ارتفاع النفقات الجارية محصلة ما يلي:



- ارتفاع بند فوائد القروض (على أساس الاستحقاق) بمقدار 230.8 مليون دينار، ليبلغ 1,075.8 مليون دينار.

- ارتفاع بند تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي)

بمقدار 29.4 مليون دينار، لتصل إلى 981.0 مليون دينار.

- ارتفاع بند الإعانات بمقدار 20.6 مليون دينار، ليصل إلى 122.0 مليون دينار.

- ارتفاع بند نفقات التقاعد والتعويضات بمقدار 12.6 مليون دينار، ليصل إلى 845.9 مليون دينار.

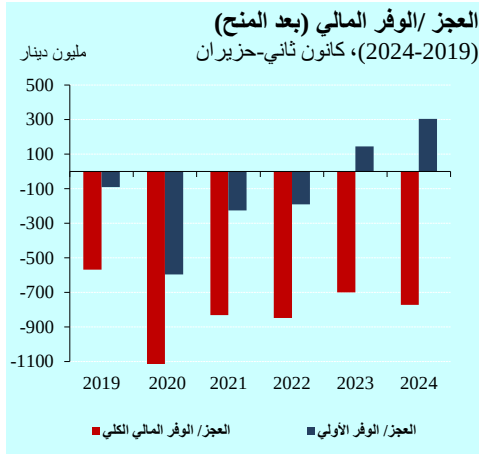
- ارتفاع بند مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 1.1 مليون دينار، لتصل إلى 1,444.7 مليون دينار.

- انخفاض بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 20.9 مليون دينار، ليبلغ 176.2 مليون دينار.

◆ النفقات الرأسمالية

انخفضت النفقات الرأسمالية خلال النصف الأول من عام 2024 بمقدار 71.8 مليون دينار، أو ما نسبته 14.2%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2023، لتصل إلى 435.4 مليون دينار.

العجز/الوفر المالي



◆ حققت الموازنة العامة عجزاً مالياً

كلياً، بعد المنح الخارجية، خلال

النصف الأول من عام 2024، مقداره

771.5 مليون دينار (4.3% من

GDP)، مقابل عجز مقداره 699.2

مليون دينار (3.9% من GDP)

خلال نفس الفترة من عام 2023. وباستبعاد المنح الخارجية، يبلغ العجز المالي الكلي

للموازنة العامة 849.4 مليون دينار (4.7% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره

723.1 مليون دينار (4.0% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2023.

◆ حققت الموازنة العامة وفرأً أولياً قبل المنح الخارجية (الإيرادات المحلية مطروحاً منها

إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بمقدار 226.3 مليون

دينار (1.1% من GDP) خلال النصف الأول من عام 2024، بالمقارنة مع وفر أولي

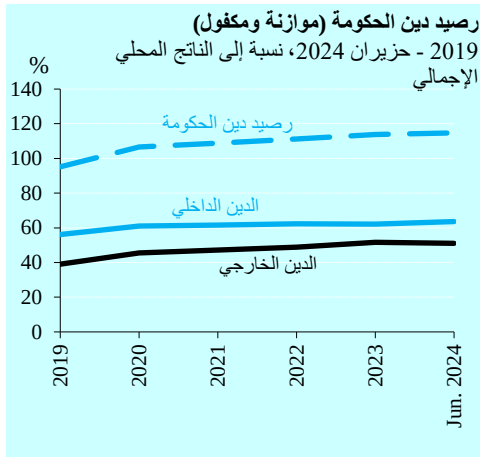
مقداره 121.9 مليون دينار (0.7% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2023. ولدى

إضافة المنح الخارجية، تحقق الموازنة وفرأً أولياً مقداره 304.2 مليون دينار (1.5%

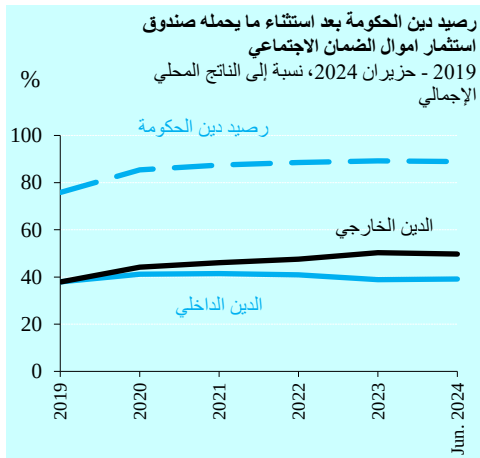
من GDP)، مقابل وفر أولي مقداره 145.8 مليون دينار (0.8% من GDP) خلال نفس

الفترة من عام 2023.

رصيد دين الحكومة



■ ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية شهر حزيران 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 1,092.5 مليون دينار، ليبلغ 23,582.4 مليون دينار (63.6% من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة



لارتفاع كل من الدين الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 852.7 مليون دينار، والدين الداخلي المكفول بمقدار 239.8 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2023، ليصلا إلى 20,328.0 مليون دينار و3,254.4 مليون دينار، على الترتيب.

■ ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية شهر حزيران 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 452.2 مليون دينار، ليبلغ 14,533.6 مليون دينار (39.2% من GDP).

- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شهر حزيران 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 251.2 مليون دينار، ليصل إلى 18,943.0 مليون دينار (51.1% من GDP). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 72.0% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو بنسبة 11.3%. كما شكل الدين المقيم بوحدة حقوق السحب الخاصة ما نسبته 9.3%، تلاه الدينار الكويتي (3.1%)، والين الياباني (2.6%).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية شهر حزيران 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 247.7 مليون دينار، ليبلغ 18,455.6 مليون دينار (49.8% من GDP).
- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية شهر حزيران 2024 بمقدار 1,343.7 مليون دينار، ليصل إلى 42,525.4 مليون دينار (114.7% من GDP)، مقابل 41,181.7 مليون دينار (113.8% من GDP) في نهاية عام 2023. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 32,989.2 مليون دينار (89.0% من GDP)، مقابل 32,289.3 مليون دينار (89.2% من GDP) في نهاية عام 2023.
- وفيما يتعلق بخدمة الدين الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد انخفضت خلال النصف الأول من عام 2024 بمقدار 21.5 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2023، لتبلغ 1,177.5 مليون دينار (منها أقساط بقيمة 693.2 مليون دينار، وفوائد بقيمة 484.3 مليون دينار).

الإجراءات المالية والسعرية لعام 2024

أيلول

- اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يقضي بتخفيض أسعار المشتقات النفطية الرئيسية، مع تثبيت سعر الكاز وأسطوانة الغاز المنزلي، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية				
معدل النمو %	2024		السعر / الوحدة	المادة
	أيلول	آب		
-3.8	885	920	فلس/ لتر	البنزين الخالي من الرصاص 90
-3.0	1,125	1,160	فلس/ لتر	البنزين الخالي من الرصاص 95
-2.7	1,275	1,310	فلس/ لتر	البنزين الخالي من الرصاص 98
-2.8	695	715	فلس/ لتر	السولار
0.0	620	620	فلس/ لتر	الكاز
0.0	7.0	7.0	دينار/ اسطوانة	اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)
-7.6	447.8	484.5	دينار/ طن	زيت الوقود (1%)
-4.8	541	568	فلس/ لتر	وقود الطائرات للشركات المحلية
-4.7	546	573	فلس/ لتر	وقود الطائرات للشركات الأجنبية
-4.6	561	588	فلس/ لتر	وقود الطائرات للرحلات العارضة
-7.7	442.7	479.5	دينار/ طن	الإسفلت

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2024/9/1.

- استمرار الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر من بداية عام 2024.

□ اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2024

◆ أيلول

- التوقيع على اتفاقيتي تمويل مقدمتين من الحكومة الألمانية من خلال بنك الاعمار الألماني، بقيمة 100.5 مليون يورو، موزعة على النحو التالي:
 - 25.5 مليون يورو منحة لتمويل رواتب معلمي الإضافي والاداريين في المدارس الحكومية ذات الفترتين الأكثر استيعاباً للطلبة السوريين.
 - 75 مليون يورو قرض لدعم الموازنة العامة للإسهام في تنفيذ الإصلاحات في قطاع التعليم وتحسين البنى التحتية للمدارس وصيانتها.

◆ آب

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة اليابانية، بقيمة 5 مليون دولار، وذلك لغايات شراء معدات وآليات لصيانة الطرق لصالح وزارة الاشغال العامة والإسكان.

◆ تموز

- التوقيع على اتفاقية قرض مقدم من بنك الاستثمار الأوروبي، بقيمة 400 مليون يورو؛ وذلك لتعزيز الأمن المائي في الأردن والتكيف المناخي.
- التوقيع على اتفاقيتي منحتين مقدمتين من الاتحاد الأوروبي، بقيمة 25 مليون يورو، موزعة على النحو التالي:
 - 15 مليون يورو لدعم مشروع التدريب التقني والمهني للجميع في الأردن.
 - 10 مليون يورو لتمويل مشروع دعم التراث الثقافي المستدام.

◆ حزيران

- التوقيع على اتفاقيتي منحتين مقدمتين من الوكالة الأمريكية لتنمية التجارة الدولية (USTDA)، بقيمة 1.8 مليون دولار، موزعة على النحو التالي:
 - حوالي 1.0 مليون دولار لغايات اجراء تقييم لواقع حال نظام إدارة الرعاية الصحية الالكترونية وتقديم توصيات من شأنها تحسين جودة النظام والخدمات والأتمته وتوسيع نطاق الشمول، وكذلك زيادة كفاءة حصول المرضى على خدمات الرعاية الصحية.

- حوالي 0.8 مليون دولار لدعم مركز الحسين للسرطان، لغايات تطوير خطة استراتيجية تفصيلية وخطة تنفيذية لارساء نهج تقنية الذكاء الاصطناعي.
- التوقيع على اتفاقيتي قرض مقدمتين من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بقيمة 19.0 مليون دولار، وذلك لتنفيذ مشروع محطة معالجة مياه الصرف الصحي في غرب اربد.
- التوقيع على اتفاقية تمويل مقدمة من مؤسسة التمويل الدولية لشؤون منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وتركيا وأفغانستان وباكستان، بقيمة 1.5 مليون دولار، وذلك ضمن إطار المساعي الرامية إلى الحد من الفاقد المائي.

◆ آيار

- التوقيع على حزمة مساعدات (منح وقروض) مقدمة من الحكومة الألمانية لعامي (2024-2025)، بقيمة 619 مليون يورو، بواقع 269 مليون يورو منحة، و350 مليون يورو قروض ميسرة، وذلك لدعم جهود الاردن في المضي قُدماً بالإصلاحات الاقتصادية.

◆ آذار

- التوقيع على اتفاقيتي تمويل مقدمتين من الحكومة الألمانية من خلال بنك الإعمار الألماني والاتحاد الأوروبي، بقيمة 60 مليون يورو لدعم قطاع المياه والصرف الصحي، موزعة على النحو التالي:
- 10 مليون يورو منحة لتمويل مشروع تحسين كفاءة الطاقة من خلال توليد الكهرباء من الغاز الحيوي في محطات معالجة مياه الصرف الصحي لدعم احتياجات قطاع المياه.
- 50 مليون يورو لتمويل مشروع التخلص من حمأة مياه الصرف الصحي المعالجة الصديقة للبيئة والمناخ.

رابعاً: القطاع الخارجي

الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر أيار من عام 2024 بنسبة 8.7% مقارنة مع ذات الشهر من عام 2023، لتبلغ ما مقداره 880.5 مليون دينار. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2024 فقد انخفضت الصادرات الكلية بنسبة 0.9%، مقارنة بذات الفترة من عام 2023 لتبلغ 3,628.0 مليون دينار.
- انخفضت المستوردات خلال شهر أيار من عام 2024 بنسبة 8.1% مقارنة مع ذات الشهر من عام 2023، لتبلغ 1,675.0 مليون دينار. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2024 فقد انخفضت المستوردات بنسبة 2.9%، مقارنة بذات الفترة من عام 2023 لتبلغ 7,492.5 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد عجز الميزان التجاري (الصادرات الكلية مطروحاً منها المستوردات) خلال شهر أيار من عام 2024 انخفاضاً نسبته 21.6%، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2023، ليبلغ 794.6 مليون دينار. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2024 فقد انخفضت العجز بنسبة 4.8%، مقارنة بذات الفترة من عام 2023 ليبلغ 3,864.5 مليون دينار.
- انخفضت مقبوضات السفر خلال النصف الأول من عام 2024 بنسبة 4.9% لتبلغ 2,329.0 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2023. فيما ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 34.4% لتصل إلى 862.3 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2023.
- ارتفعت حوالات العاملين خلال النصف الأول من عام 2024 بنسبة 3.6%، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2023، لتصل إلى 1,236.7 مليون دينار.
- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 655.7 مليون دينار (7.6% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2024، مقارنة مع عجز مقداره 539.9 مليون دينار (6.5% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2023. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 9.4% من GDP خلال الربع الأول من عام 2024، مقارنة مع عجز نسبته 7.9% من GDP خلال ذات الربع من عام 2023.

القطاع الخارجي

آب 2024

- سجّل إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة تدفقاً للداخل مقداره 144.6 مليون دينار خلال الربع الأول من عام 2024، مقارنة مع تدفق للداخل مقداره 175.8 مليون دينار خلال ذات الربع من عام 2023.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية الربع الأول من عام 2024 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 38,049.2 مليون دينار، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 38,077.8 مليون دينار في نهاية عام 2023.

التجارة الخارجية

- في ضوء انخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 115.1 مليون دينار، وانخفاض المستوردات بمقدار 224.5 مليون دينار، خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2024، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) انخفاضاً مقداره 339.5 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2023، ليبلغ 10,768.8 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية مليون دينار				أبرز الشركاء التجاريين للأردن مليون دينار			
كانون ثاني - أيار				كانون ثاني - أيار			
معدل النمو (%)	2024	2023	معدل النمو (%)	معدل النمو (%)	2024	2023	معدل النمو (%)
القيمة	القيمة	2023/2022	القيمة	الصادرات الوطنية	الصادرات الوطنية	الصادرات الوطنية	الصادرات الوطنية
11,108.4	3.3	10,768.8	-3.1	الولايات المتحدة الأمريكية	756.8	865.0	14.3
3,659.2	4.9	3,628.0	-0.9	السعودية	343.6	386.6	12.5
3,391.4	6.1	3,276.3	-3.4	الهند	647.3	350.6	-45.8
267.8	-7.4	351.7	31.4	العراق	203.1	308.3	51.8
7,717.0	2.1	7,492.5	-2.9	الإمارات	149.7	113.6	-24.1
-4,057.8	-0.4	-3,864.5	-4.8	فلسطين	97.8	94.1	-3.8
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.				الصين	81.5	84.0	3.1
				المستوردات	المستوردات	المستوردات	المستوردات
				الصين	1,220.7	1,373.4	12.5
				السعودية	1,085.0	1,138.5	4.9
				الولايات المتحدة الأمريكية	598.9	519.1	-13.3
				الهند	540.6	342.4	-36.7
				الإمارات	358.4	319.3	-10.9
				مصر	206.7	269.4	30.3
				الماتيا	244.3	262.5	7.4

■ الصادرات السلعية

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2024 انخفاضاً نسبته 0.9% لتصل إلى 3,628.0 مليون دينار. وجاء ذلك محصلة لانخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 115.1 مليون دينار (3.4%) لتصل 3,276.3 مليون دينار، وارتفاع السلع المعاد تصديرها بمقدار 84.0 مليون دينار (31.4%) لتصل إلى 351.7 مليون دينار.

◆ وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2024، بالمقارنة مع ذات الفترة من عام 2023، يلاحظ ما يلي:

- انخفضت الصادرات من حامض الفوسفوريك بمقدار 199.8 مليون دينار (55.2%)، لتصل إلى 161.9 مليون دينار. وقد استحوذت الهند على ما نسبته 72.1% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- انخفضت الصادرات من البوتاس بمقدار 104.4 مليون دينار (35.6%)، لتصل إلى 188.9 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من مصر والبرازيل والهند على ما نسبته 40.0% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

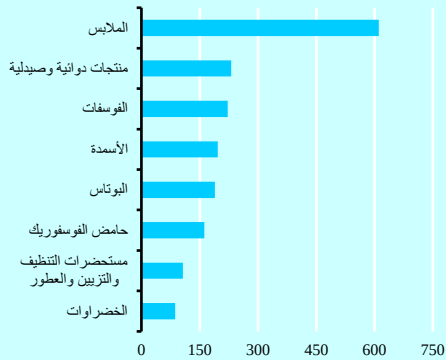
أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال الخمسة شهور الأولى لعامي 2023 و 2024، مليون دينار

معدل النمو (%)	2024	2023	
-3.4	3,276.3	3,391.4	اجمالي الصادرات
21.1	611.0	504.5	الملابس
17.7	486.6	413.3	الولايات المتحدة الأمريكية
29.2	230.9	178.7	منتجات دوائية وصيدلية
35.2	52.2	38.6	السعودية
139.3	49.3	20.6	العراق
38.7	26.5	19.1	الجزائر
-10.3	221.9	247.3	الفوسفات
-8.2	154.0	167.7	الهند
22.9	40.8	33.2	اندونيسيا
-	9.7	0.0	الصين
42.6	196.8	138.0	الاسمدة
143.4	62.3	25.6	الولايات المتحدة الأمريكية
-47.4	37.2	70.7	الهند
-35.6	188.9	293.3	البوتاس
2.2	28.0	27.4	مصر
20.7	23.9	19.8	البرازيل
-42.6	23.7	41.3	الهند
-55.2	161.9	361.7	حامض الفوسفوريك
-66.5	116.7	348.0	الهند
14.1	106.3	93.2	مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور
18.3	51.0	43.1	العراق
24.4	26.0	20.9	السعودية
-10.5	11.1	12.4	ليبيا
18.2	87.0	73.6	الخضراوات
22.8	16.7	13.6	السعودية
-11.8	9.0	10.2	الكويت

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

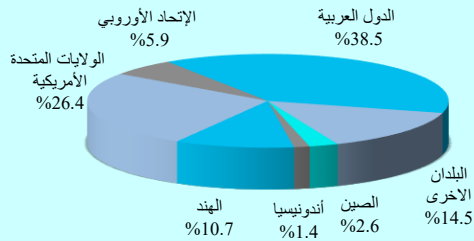
اهم السلع المصدرة

خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2024 ، بالمليون دينار



التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية،

خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2024



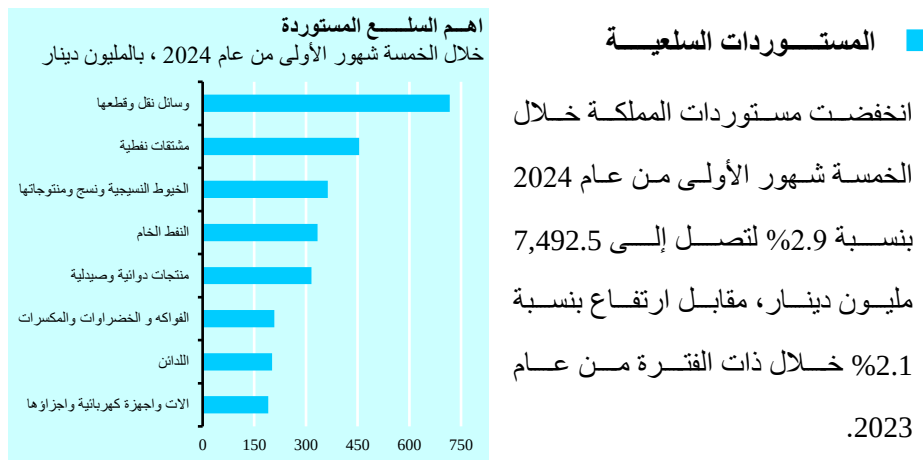
- انخفضت الصادرات من الفوسفات بمقدار 25.4 مليون دينار (10.3%)، لتصل إلى 221.9 مليون دينار، وقد استحوذت أسواق كل من الهند وإندونيسيا والصين على ما نسبته (92.2%) من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفعت الصادرات من الملابس بمقدار 106.5 مليون دينار (21.1%)، لتصل إلى 611.0 مليون دينار. وقد استحوذت الولايات المتحدة الأمريكية على ما نسبته 79.6% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- ارتفاع الصادرات من الأسمدة بمقدار 58.8 مليون دينار (42.6%)، لتصل إلى 196.8 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية والهند على ما نسبته 50.6% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- ارتفاع الصادرات من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 52.2 مليون دينار (29.2%)، لتصل إلى 230.9 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من والسعودية والعراق والجزائر على ما نسبته 55.4% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

- ارتفعت الصادرات من الخضراوات بمقدار 13.4 مليون دينار (18.2%)، لتصل إلى 87.0 مليون دينار. وقد استحوذت كل من أسواق السعودية والكويت على ما نسبته 29.5% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس و"منتجات دوائية وصيدلية" والفوسفات والأسمدة والبوتاس وحمض الفوسفوريك و"مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" والخضراوات خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2024 على ما نسبته 55.1% من إجمالي الصادرات الوطنية، مقابل 55.7% خلال ذات الفترة من عام 2023. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية والهند والعراق والإمارات وفلسطين والصين على ما نسبته 67.2% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2024، مقارنة مع نسبة مماثلة خلال ذات الفترة من عام 2023.



◆ وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2024، بالمقارنة مع ذات الفترة من عام 2023، يلاحظ ما يلي:

- انخفاض مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 154.0 مليون دينار (25.3%)، لتصل إلى 453.9 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والهند والإمارات ما نسبته 98.1% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

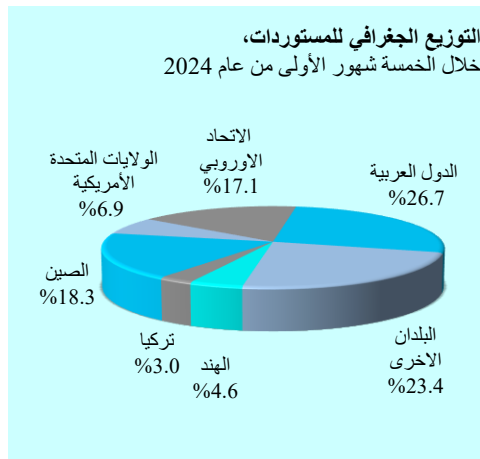
أبرز المستوردات السلعية خلال الخمسة شهور الأولى لعامي 2023 و2024، مليون دينار

معدل النمو (%)	2024	2023	
-2.9	7,492.5	7,717.0	إجمالي المستوردات
21.0	716.9	592.5	وسائط نقل وقطعها
83.4	277.8	151.5	الصين
17.6	127.6	108.5	الولايات المتحدة الأمريكية
-20.0	87.4	109.3	كوريا الجنوبية
-25.3	453.9	607.9	مشتقات نفطية
12.4	289.9	257.9	السعودية
-46.1	151.4	281.1	الهند
-91.2	4.0	45.3	الإمارات
10.9	363.3	327.5	خيوط نسجية ونسج ومنتجاتها
27.7	189.9	148.7	الصين
6.8	47.0	44.0	تايلاند
0.6	35.2	35.0	تركيا
13.6	333.2	293.2	النفط الخام
1.7	244.7	240.7	السعودية
68.6	88.5	52.5	العراق
19.7	315.7	263.8	منتجات دوائية وصيدلانية
36.1	49.4	36.3	المانيا
27.8	40.9	32.0	الولايات المتحدة الأمريكية
24.8	28.7	23.0	سويسرا
-4.9	207.7	218.4	الفواكه والخضراوات والمكسرات
10.7	37.1	33.5	مصر
-43.7	17.9	31.8	الولايات المتحدة الأمريكية
-5.0	15.1	15.9	بلجيكا
-0.7	201.2	202.6	اللحامين
13.1	98.3	86.9	السعودية
-19.8	27.9	34.8	الصين
13.2	16.3	14.4	الإمارات
-19.6	190.5	237.0	الات وأجهزة كهربائية وأجزائها
-15.4	76.6	90.5	الصين
-28.6	10.5	14.7	تركيا

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

- انخفاض مستوردات المملكة من "الآلات والأجهزة الكهربائية وأجزائها" بمقدار 46.5 مليون دينار (19.6%) لتصل إلى 190.5 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وتركيا ما نسبته 45.7% من إجمالي المستوردات من هذه السلعة.
- انخفاض مستوردات المملكة من "الفواكه والخضراوات والمكسرات" بمقدار 10.7 مليون دينار (4.9%)، لتصل إلى 207.7 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من مصر والولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا ما نسبته 33.8% من إجمالي المستوردات المملكة من هذه السلع.
- ارتفاع مستوردات المملكة من "وسائط نقل وقطعها" بمقدار 124.4 مليون دينار (21.0%)، لتصل إلى 716.9 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية ما نسبته 68.7% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.

- ارتفاع مستوردات المملكة من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 51.9 مليون دينار (19.7%)، لتصل إلى 315.7 مليون دينار، وقد شكلت أسواق كل من ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا ما نسبته 37.7% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.



- ارتفاع مستوردات المملكة من النفط الخام بمقدار 40.0 مليون دينار (13.6%)، لتصل إلى 333.2 مليون دينار. وقد شكلت السعودية والعراق ما نسبته 100.0% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.

وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائل نقل وقطعها" ومشتقات نفطية و"خيوط نسيجية ونسج ومنتجاتها" والنفط الخام و"منتجات دوائية وصيدلية" و"الفواكه والخضراوات والمكسرات" واللدائن و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاءها" على ما نسبته 37.1% من إجمالي المستوردات خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2024، مقارنة مع ما نسبته 35.5% خلال ذات الفترة من عام 2023. كما استحوذت أسواق كل من الصين والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية والهند والإمارات ومصر وألمانيا على ما نسبته 56.4% من إجمالي المستوردات خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2024، مقابل 55.1% خلال ذات الفترة من عام 2023.

■ المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر أيار من عام 2024 ارتفاعاً مقداره 14.9 مليون دينار (19.3%)، مقارنة بذات الشهر من عام 2023، لتبلغ 92.2 مليون دينار. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2024، فقد ارتفعت السلع المعاد تصديرها بمقدار 84.0 مليون دينار (31.4%) مقارنة بذات الفترة من عام 2023 لتبلغ 351.7 مليون دينار.

■ الميزان التجاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر أيار من عام 2024 انخفاضاً مقداره 218.4 مليون دينار (21.6%)، مقارنة بذات الشهر من عام 2023، ليبلغ 794.6 مليون دينار. أما خلال الخمسة شهور الأولى من عام 2024، فقد انخفض عجز الميزان التجاري بمقدار 193.3 مليون دينار (4.8%) مقارنة بذات الفترة من عام 2023 ليبلغ 3,864.5 مليون دينار.

□ إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفعت تحويلات العاملين خلال النصف الأول من عام 2024 بمقدار 42.9 مليون دينار أو ما نسبته 3.6%، مقارنة بذات الفترة من عام 2023، لتصل إلى 1,236.7 مليون دينار.

□ السفر

■ مقبوضات

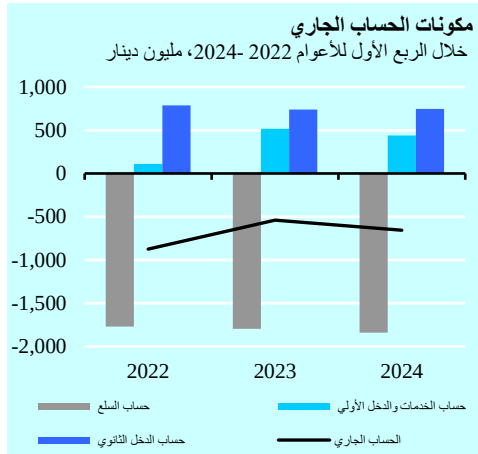
شهدت مقبوضات السفر خلال النصف الأول من عام 2024 انخفاضاً بنسبة 4.9% لتصل إلى 2,329.0 مليون دينار، مقارنة بذات الفترة من عام 2023.

■ مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال النصف الأول من عام 2024 ارتفاعاً بنسبة 34.4% لتصل إلى 862.3 مليون دينار، مقارنة بذات الفترة من عام 2023.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال الربع الأول من عام 2024 إلى ما يلي:



تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 655.7 مليون دينار (7.6% من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 539.9 مليون

دينار (6.5% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2023. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليلبلغ 816.7 مليون دينار (9.4% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2024، مقارنة مع عجز مقداره 659.0 مليون دينار (7.9% من GDP) خلال الربع الأول من عام 2023. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

♦ ارتفاع العجز في حساب السلع للمملكة بمقدار 44.5 مليون دينار (2.5%) ليصل إلى 1,840.2 مليون دينار، مقارنة مع عجز مقداره 1,795.7 مليون دينار.

♦ انخفاض وفر حساب الخدمات بمقدار 181.0 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 404.6 مليون دينار، مقارنة مع وفر مقداره 585.6 مليون دينار.

♦ تسجيل حساب الدخل الأولي وفر بلغ 32.9 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 67.8 مليون دينار، ويعود ذلك بشكل رئيس لانخفاض عجز صافي دخل الاستثمار ليلبلغ 16.0 مليون دينار، مقابل عجز بلغ 115.8 مليون دينار، وارتفاع صافي وفر تعويضات العاملين بمقدار 0.9 مليون دينار ليصل إلى 48.9 مليون دينار.

◆ تسجيل حساب الدخل الثانوي وفر مقداره 747.0 مليون دينار، مقابل وفر مقداره 738.0 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة تراجع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 32.9 مليون دينار، ليصل إلى 586.0 مليون دينار، وارتفاع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 41.9 مليون دينار، ليبلغ 161.0 مليون دينار.

■ أما بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال الربع الأول من عام 2024، تدفقاً للداخل مقداره 7.5 مليون دينار، مقارنة مع تدفق مماثل بالاتجاه والمقدار خلال الربع الأول من عام 2023. في حين سجل الحساب المالي صافي تدفق للداخل مقداره 648.6 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 964.1 خلال الربع الأول من عام 2023، ويعود ذلك إلى ما يلي:

◆ سجل إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة تدفقاً للداخل بلغ 144.6 مليون دينار، مقارنة مع تدفق للداخل مقداره 175.8 مليون دينار.

◆ تسجيل استثمارات الحافظة صافي تدفق للخارج مقداره 78.3 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للخارج بلغ 58.7 مليون دينار.

◆ تسجيل الاستثمارات الأخرى لصافي تدفق للداخل بلغ 729.0 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 347.3 مليون دينار.

◆ ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 97.6 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض مقداره 535.1 مليون دينار.

□ وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية الربع الأول من عام 2024 التزاماً نحو الخارج بلغ 38,049.2 مليون دينار، مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2023 والبالغ 38,077.8 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

■ ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الأول من عام 2024 بمقدار 127.2 مليون دينار، مقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2023 ليصل إلى 21,949.8 مليون دينار وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، محصلة لارتفاع الأصول الاحتياطية بمقدار 304.8 مليون دينار، وارتفاع رصيد القروض للبنوك المرخصة في الخارج بمقدار 50.1 مليون دينار، وانخفاض العملة والودائع لدى البنوك المرخصة في الخارج بمقدار 217.8 مليون دينار، وانخفاض رصيد الائتمان التجاري للقطاعات الأخرى في الخارج بمقدار 27.9 مليون دينار

■ ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والخصوم المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية الربع الأول من عام 2024 بمقدار 98.6 مليون دينار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023 ليببلغ 59,999.0 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

- ◆ ارتفاع رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 272.2 مليون دينار لتصل الى 10,959.5 مليون دينار (ارتفاعها بمقدار 284.6 مليون دينار للبنوك المرخصة، وانخفاضها بمقدار 12.4 مليون دينار للبنك المركزي).
- ◆ ارتفاع رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 95.4 مليون دينار، ليبلغ 28,164.6 مليون دينار.
- ◆ ارتفاع الرصيد القائم لتسهيلات صندوق النقد الدولي للاردن، بمقدار 75.6 مليون دينار ليصل إلى 1,716.0 مليون دينار.
- ◆ انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 292.4 مليون دينار لتبلغ 7,502.2 مليون دينار.
- ◆ انخفاض رصيد قروض القطاعات الأخرى، طويلة الأجل، بمقدار 52.9 مليون دينار ليصل إلى 1,835.8 مليون دينار.
- ◆ انخفاض الرصيد القائم لقروض الحكومة، طويلة الأجل، بمقدار 52.4 مليون دينار ليصل الى 7,483.3 مليون دينار.